

وقامت ايديته على اخراجه قتل وقال الولي قتل كلاهما كان له الموت قتل المقدرة والمشيهور عليه
لان فيه كذبيا بعض بوجه كما مر ولولا ان الولي لاحد المقربين صرقت انت قلت وحرك
كان له قتلها قتلها دعيها وجوب القتل عليه وجن كما لو قال ذلك لاحد المشهود عليها
كان له قتل لعدم كذب المشهود عليه وانما كذب الاخرين وكذا حكم الخلفاء على ما ذكرنا
الزباني شهدا على رجل بقتل خطأ وحكم له على ما قتل فجاء ذلك المشهود بقتل جانيه
العاقل الذي له قتل لدية بلا حق المشهود وجعلوا المشهود عليه اي على الولي الحاكم
المعروف الذي في يد الولي والشهادة على القتل المحرم في هذا الحكم كالحلفا فانما جاءا بحكم
الولاية بين قضيتين الولي لدية المشهود الا ان المشهود فلا وجوب للمشهود على الولي لانه
اجعلوا لم القود وهو ليس بمالك ولا يبرجون كالحلفا ولم شهدا على اقراره اي اقرار
المقاتل كالحلفا الا ان المشهود حيا وشهدا على شهادة غيره في الخطأ وضى بالدية على
العاقلية ثم جاء حيا لم يضا اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما وضمن الولي الدية في الصورة
لذا قتلها اذا ظهر انه اخذها منهم بغير حق والمصير حالة الرمي في حق الحلف والفيضان لا
الوصول في قتل الدية في ماله وسقط القود للشبهة برودة الرمي ليه قبل الوصول ولا
كشئ عليه لا تجب دية الرمي ليه بل سلامه بالايجاب وتجيب القيمة بقية بعد الرمي
الاصلية وتجيب الجراح على جرح رمي صيد الحلف فوصل لا على جرح دمه فاحرم فوصل
ولا يضمن من رمي مقتنيا عليه برجم فجمع شفا عن فوصل لما عرفت ان العتبات
الرمي **الفصل** في ايمان لومات مجنية فعليه نصف الدية ولو عاش فالدية فقتل فقتل
قطعة الخشعة باذن ابيه اي انسان يقطع اذ لم يجيب نصف الدية ويقطع راسه
عشرها فقتل جانيه جرح راسه فقطعه فقتل المقتل اي شئ يجب بالتلافير دية وثلاثة
اشخاصها فقتل الانسان اشياء **كتاب الديات** الدية في الشئ ام
بما الذي عوبه في النفس باسمية المقتول بالمصدر لانه من المنقولات الشئ والاشياء
اسم للجانب فيما دون النفس عابية في المبدأ من المابل ارباعا من بنت معين
ويست ليون دية واحدة باذن الاية دية المخطاة لا غير والدية في الخطأ
اجناسا منها ومن ابن خاص او ابناء من الذهب او مشرع الاية ورحم من الورق
وقال الشافعي في الشئ محشوا وقال لا منها ومن البقر ما يقرق ومن الغنم لثلاثة
ومن الخيل ما حلة كل حلة نوبان انار ووداه وهو المختار وكذا دية المخطاة وشبه
العديت قرن مؤمن فان عني عني صا شهرين ولاء ولا اطعم فيها اذ لم يرد به النص

والقادر

٣٩٠
والقادر بوقفية وصحى اعتاق وضع احدا بويهم لانه سلمت بها لاجل الجاني ودية
المراة على المصنف من دية الرجل في دية النفس وما دونها دوى ذلك من على وسوقا
ومرفوعا والذي والمسا من المسلم في لدية سواء خلقا فالتشاي وصحى لوجع ان
لاديه في المستامن واقرة الشربلا لكان بالسوية جرم في الاختيار وصحى الولي
في النفس خبر المتبادر وهو قوله الله في الدية والافق وما رده وادبته وقيل في اربعة
حكومة عدل على الصبح والذكر والخشعة والعقل والنم والزوج والسبع والبصر
والناس ان منع الخطأ افاد ان في سان الاخرين حكومة عدل وهذا ساقط
من نسخ المشرع فبني او منع اداء اكثر الخوف والاعتناء لدية على عدل الخوف والاعتناء
التيما نية والعشيرة او خوفي الشك الستة عشر فاصاب الفاشي يلزم وتماه في
شئ او صابانية وعمرها وخية حلت ولم تثبت ويؤجل كنهان مات فيها برى في
نفسها نصف لدية وفيما دون حكومة عدل كشاف ودية عبد في الصبح ولا شئ
في لدية كوجع على دية شملت معدودة ولو على من ايضا وكنت غير سهل فكونه
عدل ولو متصلا فكل الدية وشغل الراس كذالك اي اذا خلق ولم يثبت كذا عن عباد
وعندنا في دية حكومة عدل واعلم انه لا قصص في الشئ مطلقا ولو مات قبل
تمام السنة ولم يثبت فكشئ عليه كنعود رواق والعشرين في العشرين
والرجلين والا ذنن والا نيشن اي الخشيت وندي المراء وحليتها والابن اذا
استاصلها والا حكومة عدل وكذا في المراء من الجاني الدية وفي ندي الرجل
حكومة عدل وفي كل واحد من هذه الاشياء والمزوجة نصف لدية وفي اشهاد
العين الاربعة جرح شفي بغير الشئ ويقتل الجاني والهدب الدية اذا قطعها ولو
تثبت وفي احدها ديةها ولو قطع جفون كشافا دية واحدة لانه كشيء واحد
وفي جفن لا شئ عليه حكومة عدل وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين دية
وما فيها مفصل في احدها ثلث دية الاصبع ونصفها دية الاصبع لو
قنها مفصلا كالاهما في كل من يعني من الرجل اذ دية سن المراء نصف دية
سن الرجل جوهر عمن من المابل او حصون ديارا او حسانة ورحم لرحم
في كل من خمس من المابل يعني نصف عشرة دية لوجرا ونصف عشرة دية بعد فان
قلت تن يدرج دية الانسان كلها على دية النفس لثلاثة اشخاصها **قلت** نعم
ولا يس فيه لانه ثابت بالنص على خلاف القياس كما في الغاية وغيرها وفي الغاية